مقدّمة في تعريف المبادئ الإجتماعية في الإسلام

بقلم كريستوفر باك

Christopher Buck

عندما كنت أحاضر في جامعة ولاية ميتشيجان الأمريكية (ما بين عامي 2000 و 2004) طلب منّي تدريس فصلين دراسيين في مادة "الإسلام" (وكان يشار إليها في المنهج الجامعي للعام الدراسي 2002/2003 بالرمز REL 314)، وكانت المحاضرات تلقى في المقرّ المركزي لهذه الجامعة بمدينة مونت بليزنت Mount Pleasant. وكانت الدراسة مسائية تحتسب تقديراتها ضمن الدرجات الدراسية للطالب. وفي معرض تدريسي لهذه المادة دعوت أحد إئمة المسلمين في المدينة لإلقاء محاضرة عن الإسلام من وجهة نظر إسلامية. وكان أول ما قاله ذلك الإمام لطلبتي هو عبارة يكثر ترديدها: "الإسلام دين سلام". وبالنظر إلى أن هجمات الحادي عشر من ديسمبر الإرهابية كانت أيامها حديثة الوقوع ومحفورة في أذهان هؤلاء الطلبة حفرا، كان الإنطباع الواضح عليهم عند سماعها أنها عبارة جوفاء تفتقد إلى المصداقية والدليل، مهما كان لها ما يبررها. حيث أن ذلك المتحدث لم يكلّف نفسه عناء توضيح ما يعنيه، أو النأي بالإسلام المعتدل عن تطرّف الحركات الأصولية في الإسلام. وكنت قد دعوت الطلبة في تلك الآونة إلى التباحث في سبعة من النماذج الفكرية الشائعة في العالم الإسلامي في معرض "استجابة الإسلام للحداثة" وهي: الفكر الإسلاميّ الأصولي Radical Islamism ، والفكر الإسلامي التقليدي Traditionalism ، والفكر الإسلامي التقليديّ الجديد Neo-traditionalism ، وفكر الحداثة Modernism ، والفكر العلماني Secularism ، وفكر ما بعد الحداثة Postmodernism ، وفكر ما بعد الإسلام Post-Islamism. وبعد شرح كل نموذج من هذه النماذج الفكرية، دعوت الدارسين إلى مناقشة ما تنقلته الأخبار العالمية من أحداث جارية كان للإسلام دور بارز فيها، وكان السؤال الذي يتمحور حوله نقاشنا هو "أي نموذج من نماذج الاستجابة الإسلامية للحداثة هو ما ينطبق عليه هذا الخبر أكثر من غيره؟"

ويلزمنا اليوم أن نثبت صحة أيّ شيء نقوله عن الإسلام المعاصر. فمما لا خلاف عليه هو أن العالم كلّه، وليس الإسلام وحده، محاط بالأزمات من أوجه عديدة لايمثّل التهديد الإرهابيّ العالميّ النطاق إلا إحداها. وأحد مقتضيات الحداثة هو وجوب التخلّي عن تقسيم العالم، كما كان يجرى في الفقه

الإسلاميّ القديم، إلى معسكرين هما "دار الإسلام"، و "دار الحرب". وهناك الآن من بين المفكرين المسلمين من تخلّى عن هذا التقسيم بالفعل. فهو تقسيم قد عفا عليه الزمن ولم يعد له أي نفع أو جدوى سواء فيما يتعلق بتحقيق أفضل مصالح "دار الإسلام" بشكله التقليدي، أو أفضل مصالح "الآخرين" من ذلك المنظور الإسلاميّ – أي أهل "دار الحرب".

وتنطبق نفس القاعدة على مبدأ "الإجماع" في الإسلام (سواء أكان إجماع الأمة أو إجماع أراء الفقهاء). وهو مبدأ يضرب جذوره عبر تاريخ الإسلام بطوله. ويكفينا القول بهذا الصدد أن الإجماع يجب أن يتّسع لينسحب على العالم ككل. ذلك لأنه بينما يظل الإسلام "زمرة من المؤمنين" (بتنوعها الذاتيّ واختلاف الآراء فيها)، فهو يبقى محل تمحيص شديد ودقيق من جانب المسلمين وغير المسلمين على حدّ سواء. وبذا يكون مبدأ الإجماع بمفهومه الحقيقي قد اتّسع بالضرورة.

عن تحقيق الإجماع

إذا ما تناولنا الفكر الإسلاميّ الأصولي بالتعريف فهو ما يمكن أن يقال عنه بشكل كبير أنه فكر يسعى إلى فرض تفسير حرفي للقانون الإسلاميّ، أي الشريعة على مجتمع سكّانيّ بعينه، أي إلزام هذا المجتمع بوجه واحد من أوجه التفسير. هذا في حين أن الإنصياع القسريّ لمفهوم متطرّف في الشريعة يفرض مأزقا أخلاقيا لا خلاف عليه وهو: كيف تكون الوسيلة العنيفة مبررا لغاية حميدة؟ والشريعة من منظور عام تستقي من منبعين رئيسيين أولهما القرآن الكريم، أي التنزيل المقدّس في الإسلام، وثانيهما الأحاديث النبوية الشريفة، أي الأقوال والأفعال المنسوبة إلى النبيّ محمد (ص). وبما أن المسلمين يؤمنون بأن سيدنا محمّد هو المؤمن المثاليّ الكامل، فإن الهدف الأول للشريعة ومرادها هو تشكيل حياة المسلمين في جميع أنحاء العالم بالإقتداء بحياة الرسول (ص)، كما أن هذا أيضا هو هدف أهل الورع والتقوى من المسلمين. أما المذاهب الفقهية المتضمّنة للشريعة والشارحة لها فهي أربعة مذاهب "أو مدارس فقهية" في الإسلام السنيّ، ومذهب فقهيّ واحد في الإسلام الشيعيّ، مع وجود استثناءات واختلافات فرعية لا يسري عليها هذا التقسيم العام بطبيعة الحال.

وقوام الشريعة هو الأحكام المطلوب من المسلمين إتّباعها. وهي أحكام تواترت حسبما قرره فقهاء المسلمين المشار إليهم بالعلماء بوجه عام. والشريعة كما يتم الترويج لها وممارستها في عالم اليوم، هي في المقام الأول نظام التزام بنمط سلوكي محدد. فهي نظام "تقليد" للسلف. وبانهيار الإمبراطورية العثمانية وإلغاء الخلافة الإسلاميةعام 1924 على يد كمال أتاتورك، مؤسس تركيا الحديثة، لم يتم

التوصل على إجماع فيما يتعلق بتحدّيات الشريعة في العالم الحديث، لسبب قويّ وهو استحالة وجودد إجماع يضم زمرة المسلمين في العالم المعاصر في غياب سلطة مركزية إسلامية. فالمطلوب اليوم، من وجهة نظر واقعية عملية، هو وجود إجماع شعبيّ بدلا من أي إجماع رسمي تساندة سلطة تقليدية.

فحتى لو اعتبر البعض أن ما يعرف بأحكام الشريعة "الصارمة" أحكاما منحوتة في الصخر لا تقبل التغيير، فقد أصبحت هذه الأحكام محل نقاش على يد المصلحين الإسلاميين. فخذ مثلا حكم بتر يد من يعاود السرقة، وأضف إليه حدّ الرجم في الزنى. فإذا تكلمنا عن إشكاليات تطبيق حدّ الزنى، فإن إثبات الإغتصاب يتطلب شهادة أربعة شهود رجال. بينما لا يتطلب اختبار الحمض النووي هذه الأيام أية شهادة للتعرف على شخصية المغتصب. وهي أمثلة تساق لإنها تعطي فكرة عن تحدّيات الحداثة للفقه الإسلاميّ التقليدي. ولكن السؤال الماثل الآن هو أنه إذا ما قدّر لما يسمّى بالتحديث الإسلامي أن يوجد، فمن أين تكون البداية؟ فطبيعي ألا يكون بمقدور التحديث الإسلامي أن يخطو خطوة واحدة مالم تحظى بقدر ما من الإجماع على جدواه – إجماع على حدّ أدني من المسائل في البداية، سيما تلك المسائل التي صارت لا تشكّل مشكلة فحسب، بل أضرت بسمعة الإسلام في العالم كلّه، مما تسبب في خلق ظاهرة "الإسلاموفوبيا" أي الخوف من الإسلام. وهي ظاهرة صارت تخلق الصعاب بالنسبة للأقليات المسلمة، سيما في دول الغرب.

ويتمحور النقاش الدائر بشأن الإصلاح الإسلاميّ حول مسائل من قبيل العقوبات القاسية (مثل عقوبة الجلد)، وأمور الجنس، وحقوق المرأة، وما إليها، هذا إذا لم يكن هذا النقاش مقصورا بالفعل على تلك الأمور دون غيرها. أما معضلة الإرهاب الذي يتهدد العالم على أيدي الإصوليين الإسلاميين فهي ما يصدق عليه المثل الإنجليزي "الفيل القابع في الغرفة elephant in the room" الذي يقال عن معضلة المعضلات التي يفضل المتحاورون ألا يتناولوها في نقاشهم. وإذا ما كان مفهوم "الإسلام" نفسه قد طاله التشويه والتحريف هذه الأيام على يد الأصوليين الإسلاميين وتناقله بأسلوب سلبيّ مشاهير الناقدين للإسلام، يكون الأوان قد حان لإعادة النظر فيما تعنيه كلمة "الإسلام"، إذا ما خشينا أن نعطيها تعريفا جديدا، وذلك بمفهوم لا يجذب إجماع المسلمين في كل مكان بالعالم فحسب، وإنما يحظى أيضا بالحد الأدني من الإجماع العالميّ على أقل تقدير.

ومع أنه لا يجوز لغير المسلمين أن يعرّفوا معنى الإسلام، ناهيك عن أسلوب التعبير عن الإيمان به وتطبيقه، إلا أن المسألة الماثلة أمامنا هنا هي أن كل ما يحدث بإسم الإسلام في عالمنا هذا الذي تسوده العولمة المتنامية لا بد وأن تكون له عواقبه وتبعاته، لا في أرجاء المجتمعات التي يكون الإسلام

فيها دين الغالبية فحسب، وإنما في الغرب وباقي دول العالم أيضا. ولسنا هنا بصدد استرضاء المسلمين أو وضع الإسلام في موقف الدفاع عن نفسه أمام محكمة الرأي العام. وإنما هي مجرد إشارة واضحة إلى أهم ما يتداوله الرأي العام اليوم عن الإسلام، وإلى حقيقة أن المنحى الذي سينحاه كل من الفكر والممارسة الإسلامية سيكون لهما في نهاية المطاف أثر عالمي مباشر يمكن التنبؤ به من الآن.

والمسلمون قد تعييهم الحيلة إذا طلب منهم اليوم تعريف الإسلام من منطلق السلوكيات الإجتماعية والقواعد الأخلاقية. فمع أن من شأن عملية تعريف هذه الضوابط السلوكية أن تحظى بإجماع واسع النطاق متزايد عن الإرث الأخلاقيّ الذي تجنيه تعاليم الإسلام والحياة بمقتضاها، إلا أنه من أجل أن يتحقق هذا الإجماع بالفعل، أو يكون ممكنا تحقيقه، تكون هناك حاجة لصياغة بعض من المبادئ المتينة التي تصلح كمقترحات عمومية عن الإسلام – أي أفكار ومثاليات قادرة على نيل استجابة وقبول على المستويين الشعبيّ والرسميّ.

ومن شأن هذه الأقوال التعميمية عن السلوكيات الإجتماعية والقواعد الأخلاقية أن تكون بمثابة رموز رياضية في معادلة يقصد منها وضع مثاليات تنظيمية. وقد استعرت هذا المصطلح من مؤلّف للكاتبين شون ماك كيفر Sean McKeever و مايكل ريدج Michael Ridge بعنوان "الأخلاق المنضبطة: التعميمية بوصفها مثال تنظيميّ *"Principled Ethics: Generalism As a Regulative Ideal* (طبع أكسفورد، للناشر مطبعة جامعة أكسفورد عام 2006). وقد استخدم هاذان الكاتبان عبارة "التعميمية بوصفها مثال تنظيمي generalism as a regulative ideal" في أماكن عدة من كتابهم هذا دون أي تعريف يذكر لمصطلح "المثال التنظيمي"، على الرغم من أنه مصطلح فلسفي قائم بذاته، فهو مصطلح قد جاءنا من أعمال الفيلسوف إمانويل كانت في فلسفة الأخلاق ونظرية السلوك، ووردت تعاريف له أذكر منها التعريف التالي:

"ومن رأينا أن أفضل أسلوب لفهم معيار من معايير السلوكيات الخلقية يتعلق بتحديد التصرف السليم هو من زاوية كونه "مثالا تنظيميا". فالحكم على فاعل بأنه حائز على مثال تنظيمي يعنى أنه حائز على مفهوم معيّن عن الصواب أو الإمتياز بكيفية جعلته قادرا على تعديل دوافعه وسلوكه بما يتطابق – او حتى لا يتعارض – مع ذلك النمط الأخلاقيّ. فمثلا إذا كان هناك شخص قد استوعب مفهوما معيّنا عما تعنيه الأبوّة الصالحة فهو يسترشد في تعامله مع أطفاله بهذا المفهوم من خلال ضبطه لدوافعه وتصرفاته حيالهم بما يجعل تلك الضوابط والتصرفات متمشّية مع مفهومه هذا عن الأبوّة الصالحة. فالمثال التنظيمي هو إذن استعداد معياريّ استيعابيّ لتوجيه وتعديل التصرفات والدوافع

الذاتية بكيفية معيّنة". (نقلا عن مؤلّف للكاتبين جاستين أوكلي Justin Oakley ودين كوكنج Dean Cocking "السلوكيات الأخلاقية ودور ذوي التخصصات المهنيّة *Virtue Ethics and Professional Roles*" طبع كامبريدج للناشر مطبعة جامعة كمبريدج، عام 2009، ص 25)

وبوسع هذه الأنماط التعميمية أن تبوّب الساحة السلوكية والأخلاقية في الإسلام – أي ترسم إطارا لشريعة سلوكية أخلاقية إن شئت التعبير – كما أن من شأنها على النقيض الآخر أن تمارس نفوذا دمويّا على العالم كلّه. وبمقدور هذه الأسانيد الأخلاقيّة أن تعين على توحيد المعتقدات والممارسات الإسلامية وفقا لإطار إسلاميّ معتمد، وبتأصيل من نصوص القرآن الكريم على وجه الخصوص.

إن من الواجب علينا أن نبحث بادئ ذي بدء في النصوص القرآنية عن هذه الأصول السلوكية والأخلاقية. ويتطلب هذا مقدرة على استنباط مبادئ عمومية شاملة في السلوك والأخلاقيات من محكمات القرآن الكريم تستند إليها العقيدة والمعاملات في الإسلام. ومن الأفضل أن تكون هذه المبادئ توصفية descriptive وتقويمية evaluative وتوجيهية prescriptive. أو بتعبير آخر، يكون بمقدور وجهات النظر والمعاملات الإسلامية الصحيحة أن تسترشد بالمعايير السلوكية الخاصة بالفرد والمجتمع والمشروحة ضمن الأنماط السلوكية المفروض على المسلمين إتباعها من حيث المبدأ.

وينضوى هذا الإقتراح على ضرورة تحديد أسلوب عمل واضح لا لبس فيه. فاختيار الآيات القرآنية التي سيرتكن إليها لا يجب أن تكون مجرد عملية "التقاط وانتقاء" تتوقف على مزاج صاحبها. إذ يجمل بأسلوب استنباط مبادئ السلوك الإجتماعية والفروض الأخلاقية من النصوص القرآنية أن يقتفي نهجا يمكّن من تكرار العملية مع الوصول إلى نفس النتائج تقريبا في كل مرة. فيكون في هذه الحالة أسلوبا مختبرا لنفسه بنفسه وصامدا لمحاولات التفنيد.

إلا أن هذه الإستراتيجية المقترحة يسهل وصفها كثيرا عن تنفيذها. فهي مشروع قد يطرحه الناقدون جانبا بوصفه عملا صعب المنال لا يرتكز على أرض الواقع ولن يحظى بقبول واسع. كما أن الأمر الجوهريّ لنجاحه هو التمكّن من استنباط اسنادات محددة ذات ثقل في المجالات الإجتماعية والسلوكية والأخلاقية لاتكون لغواً أو مما يقال في المجالس من قصص وأمثال لا تغني ولا تشبع. وفضلا عن ذلك على هذه المبادئ أن تتصف بالحيوية من زاويتها السلوكية والصلابة من الناحية الأخلاقية، وأن تكون حائزة للقدرة على نيل القبول والرضاء وحفز النفوس على أن تأتي بما يوازيها من صالح الأعمال. وبينما يكون لما يسمّى "بأخلاقيات الفضيلة" أهمية كبيرة على المستوى الفرديّ، فإن إصلاح المجتمع

لا يمكن أن يتحقق في غيبة الإلتزام الفردي والجماعي بما هو متاح من هذه الأنماط والمعايير التي تتقاسمها مجالاتنا الثلاث (الإجتماعية والسلوكية والأخلاقية).

ولابد لهذه المبادئ السلوكية الأخلاقية أن تتطلع هي نفسها إلى أن تترفع عن كونها مجرد حكايات تافهة، وأن تصبح بدلا من ذلك بمثابة أرضية مشتركة محددة المعالم، وفرضيات متقاسمة، وتطلعات متّفق عليها، ومثاليات تنظيمية. ويجمل بهذه المبادئ أيضا أن تكتسب جوهر الإسلام وروحه تماما كما كانت في الأيام الخوالي. فبمقدور هذه الأسانيد الأخلاقية – سواء كانت من طبيعة مجتمعية أو فردية – أن تكون بمثابة معايير يميّز بها الثمين من الغثّ في السلوك، ومقاييس يحدد بها مدى الترقّي الأخلاقيّ.

وسيتوقف مدى سعادة الأخرين لقبول هذا المشروع المقترح أو عزوفهم عنه ، إلى حدّ ما، على ما سيتكوّن لديهم من انطباع عن نزاهة هذه المهمة وجدواها بشكل عام.

فمنهم من سيتساءل عن امكانية صياغة المعرفة الأخلاقية بأي قدر من الثقة واليقين. وهنا يأتي مفهوم "الوحي والتنزيل" بوصفه أفضل جواب. ففكرة "الوحي والتنزيل" بأكملها هي، بالاختصار، وسيلة إتصال يتم بمقتضاها التعبير عن الإرادة الإلهية بصورة جليلة إلى البشرية جمعاء. وهذا سند أساسيّ يرتكن إليه النص القرآني.

وبينما لا ينتظر من غير المسلمين أن يقروا بأن القرآن هو تجميع للوحي الإلهي المنزل على النبيّ محمد (ص) عبر ثلاثة وعشرين عاما قمريا (ناهيك عن قبولهم الإذعان لأحكامه الأخلاقية)، فلا شك أن المسلمين كافة يقرّون بأن القرآن حجّة وسلطة لا ريب فيها ملزمة لكل مؤمن بالإسلام. فلا تكون المسألة الماثلة أمامنا أذا هي مدى حجّية نفس ذات النص القرآنيّ وسلطانه، وإنما تتعلق بشرعية وجواز أي تفسير من تفاسير هذا النص.

بيد أنه لو كان الإطار الآخلاقيّ في القرآن واضحا وضوح الشمس في رابعة النهار، لما توقعنا نشوب أي خلاف على مبادئه الأساسية. ذلك لأن التاريخ يطالعنا بما هو غير ذلك. ومن هنا جاء وصفنا لما نعرضه هنا من اقتراح على أنه "مقدّمة" أو مدخل. ولكن يكفينا أن القرآن الكريم يمدّنا بأرضية صلبة ترتكز عليها نظرية المعارف السلوكية والأخلاقية في الإسلام.

وقد يثور سؤال آخر له وجاهته عن حجّية الأحاديث النبوية. ولكن من رأي هذا الكاتب أن أي استقاء من أحاديث أهل سنة الإسلام لن يجد قبولا لدى شيعته. وبالنظر إلى استشراء الطائفية السنّية / الشيعية في البقع الساخنة والأماكن المشتعلة التي طالتها القلاقل في دول مثل العراق وسوريا واليمن والبحرين وغيرها من بلاد العالم الإسلاميّ المعاصر، فلا شك أنه من المأمول تحقيق قدر ما من الإجماع بين طرفي هذا النزاع. كما أنه لا يمكننا التوصل الفوري إلى معرفة ما إذا كان مثل هذا الإتفاق على مجموعة من المبادئ الإسلامية الواضحة التعريف في المجالات الاجتماعية والسلوكية والأخلاقية ممكنا قبل لحظة انطلاق وتفعيل تجربة تحقيق الإجماع هذه.

كما أنه، وبغير أن نترك برّ الأمان وننزلق في لجّة السجال الدائر عن "انتقاد الأحاديث المرويّة"، يكفينا الإقرار بأن هناك بغير شلك تناقضات لا يستهان بها حول الأحاديث النبويّة. وهي تناقضات قائمة بالفعل، فضلا عن أن أسبابها وجذورها التاريخية يمكن ذكرها وشرحها. فلقد كان لزاما في قرون الإسلام الأولى أن يكون هناك "سند" (أي حديث) لكل حكم أو منحى "إسلاميّ"، وذلك بصرف النظر عن مدى صحة ذلك الحديث أو صدق روايته. ومن هذا يعتقد أن تلك التناقضات التي نشبت في صدر الإسلام تعكس نقاط السجال الذي كان دائرا في زمانها.

وعلى الرغم من كون القرآن والأحاديث المصدرين الرئيسيين اللذين بنيت عليهما الشريعة الإسلاميّة بكاملها، إلا أن الارتكان إلى كليهما في آن واحد هو بمثابة اعتماد غير متوازن. ونسوق لرأينا هذا مبررا وهو أنه يندر من بين المسلمين من لا يوافق على أن القرآن يأتي في المقام الأول قبل الأحاديث الشريفة من حيث المرجعية. كما أن أحد المعايير البديهية لإثبات صحة رواية من روايات الأحاديث هو عدم تناقضها مع صريح القرآن. ومن شأن أولوية القرآن بوصفه وحيا ألهيا أن تجبّ أي حديث يُرى أنه يناقض الأوامر والنواهي المتعلّقة بالسلوك والأخلاق في النص القرآني. وعلى الرغم من هذه الحقيقة، إلا أن مجرّد الاكتفاء بالاستدلال بآية من القرآن كسند لأي مبدأ سلوكي أو أخلاقيّ مقترح يكون عرضة لما يسمّى "الإعتراض بالخواء vacuity objection " (لكونه سندا وحيدا قائما على فهم من يسوقه دون وجود أي سند آخر). ويلزمنا لذلك أن نأتي بشرح واف لكل مبدأ يقترح من أجل التغلّب على الخلافات الجارية حول المسائل الأخلاقية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المبدأ السلوكيّ يختلف تماما عن الاستنباط العلمي، إذ أن لكل منهما إطاره المعياري الخاص به. فالعلم يعتمد على الإختبار والتجربة، أما السلوكيات فهي أخلاقية. وعلى المبرر

الأخلاقي الذي نعطيه لأي منحى سلوكيّ أن يكون جذّابا ومحفّزا بما فيه الكفاية بالنسبة للنفس البارّة. فإذا ما كنا بصدد انتقاء نخبة أساسية من المبادئ الأخلاقية في الإسلام، فعلى هذا الانتقاء أن يقع موقع الاستحسان، إن لم يحظ بمقام الوجوب والإلزام، من جانب المبادئ السلوكية والأخلاقية البارزة في الإسلام. وهذا هو أقصى ما يمكننا أن نعتبره واضحا لا خلاف عليه، أما ما قد يكون واضحا بنفس الكيفية فهو أن أي من المبادئ المنتقاة سيحظى بقبول إسلاميّ واسع، إذ أن هذا أمر لا يمكن معرفته قبل إخضاع هذه المبادئ للاختبار الميدانيّ في الأوساط المستهدفة.

والوضع الأمثل هو أن يكون لعملية تعريف السلوكيات الإجتماعية والاستنباطات الأخلاقية في الإسلام ثقلاً وحجية من الناحية المعيارية. ذلك لأن أي من المبررات الثانوية، بل كافتها، مما قد يساق لتبرير الآراء والتصرّفات الأخلاقية تكون من الفرعيات، إن لم يكن من الطفيليات، في طبيعتها بالمقارنة بأي مبدأ من مبادئ أصول الإسلام. وهذا هو السبب الأساسي الذي يدعو لوجوب أن يكون أي معيار أخلاقي بعينه متمتعا بقبول ومسلك مناظران له، إن لم يكن مستحوذا عليهما.

ولكي لا تبدو هذه المجموعة من الآراء والحجج نظرية غير عمليّة أكثر من اللازم، دعنا نتدبّر نقطة البداية العملية التالية: لا جدال على أن تصرّفات ذلك الكيان الذي يطلق على نفسه إسم "الدولة الإسلامية" (سواء في العراق أو في الشام أو في أي مكان آخر) قد أصابت غير المسلمين بصدمة بالغة مثلما أصابت المسلمين أنفسهم. ونقصد بهذا جزّ الرقاب، وأعمال التعذيب والإعدام العشوائية التي ترتكب بكل وحشية مع أسرى المعارك، ناهيك عن جرائم الإبادة الجماعية في حق الأقليات، والاستعباد الجنسي للأسيرات، والعديد غيرها من الفظائع التي أثارت تنديدا واسع النطاق من جراء الاشمئزاز الأخلاقي والسلوكي من ممارسات "الدولة الإسلامية" المزعومة هذه.

ورغم ذلك التنديد والاعتراض، إلا أن ما لا يكون واضحا في كل الأحوال هو ما الذي يستدعي رفض هذه الممارسات بوصفها منافية للإسلام جملة وتفصيلا. وقد يكون من المفيد هنا أن نشرع في عملية تدبّرية مفيدة وهي وضع كل الممارسات التي روّجت لها تلك "الدولة الإسلامية" تحت المجهر بغرض استبانة ما إذا كانت هذه تصرفات إسلامية أم غير إسلامية". ومن الضروري أن يلي هذا البحث الدقيق بيان بأسباب النتائج التي توصلنا إليها.

ولن يتعيّن على هذه العملية التدبّرية أن تأتي من فراغ، ذلك لأننا سيكون في متناولنا ذلك التراث الإسلامي الثريّ في السلوكيات، المعروف بعلم الأخلاق. وسيعتمد تحديد ما سنرتكن إليه من النصوص

على كل من انتقاء الباحث وطبيعة الموضوع الجاري بحثه. ويعودنا هنا القول بأن القرآن الكريم يبقى هو أس أساس المنابع وأوثق المراجع التي يبنى عليها أي من المبادئ الأخلاقية وأنماط السلوك الإجتماعية في الإسلام. وهذا هو الأساس المحكم المتين الذي يصدق فيه وصف "أخلاق الوصايا الإلهية".

فإذا ما أحكمت هذه المبادئ الإفتراضية على قاعدة متينة من الوحي القرآني، تكون قد تحصّنت ضد أي اعتراض يتعلق بحجّيتها أو يدّعي أنها جاءت من خواء، فيما خلا مسألة الاحتمالات التفسيرية. فالاستشهاد بآية من القرآن الكريم شئ، وتفسير نفس هذه الآية تفسيرا سليما يلقى قبولا واسعا بين المسلمين هو شئ آخر تماما، ذلك لآن التفسير يلزمه التبرير.

وإذا تساءلنا عن سبب التركيز على المبادئ، فهو لأنها إرشادات هادية ومشاعل للتنوير الأخلاقي والسلوكي. أما عن سفير الأخلاق فهو إنسان ذو مبادئ، ولذا يجمل بالمسلم ذي الخلق القويم ألا يكون مخلصا لقلب الشريعة وقالبها فحسب، وإنما يظل دائما أبدا إنسانا متمسكا بالمبادئ. ومن شأن هذه المعرفة بطبيعة السلوك والأخلاق أن تزوّد سفير الأخلاق بالحكمة التي يسترشد بها ويطبقها في الحياة العملية. فمن الكلّيات تستمد الجزئيات.

ويؤمن جم غفير من المسلمين بأن القرآن مستودع للمعرفة كافة، سواء كانت معرفة روحية أو علمية. وإذا ما طرحنا مسألة مدى تطابق النص القرآني مع العلوم المادية جانبا، فإننا قد نجد قبولا عاما بين المسلمين بأن القرآن بوصفه تنزيلا إلهيا مباشرا من أجل البشرية يحوي كافة المعارف الأخلاقية والسلوكية. بل إن من الممكن أن ينضم غير المسلمين الذين ينادون بأخلاقيات تتمشى مع المفهوم العلماني لحقوق وواجبات الإنسان إلى صوت المسلمين الذين تتوافق مبادئهم المستمدة من القرآن الكريم بشكل أو بآخر مع هذه الأخلاقيات. ومع أن التوافق الكامل غير ممكن في هذه الحالة، إلا أن تحقيق مساحة واسعة من أرضية مشتركة سيصب في مصلحة المنفعة العامة سواء في المجتمعات الإسلامية أو جاليات الأقليات المسلمة التي تعيش في الدول ذات الغالبية الغير إسلامية. ولدينا في النص القرآنيّ أسلوب روائي لتقديم نموذج المثالية الأخلاقية –أسلوب يستحضر المبادئ الأخلاقية في الحياة ويبعث الروح في أوصالها، وهو المنوال الذي جرت عليه سورة يوسف، تلك السورة الثانية عشر في القرآن الكريم. وتتميز الرواية التنبؤية لسورة يوسف من بين سائر الروايات الواردة في القرآن الكريم بكونها نبوءة تحققت فور الإفصاح عنها، وهي رواية يعدّها المسلمون تاريخا قدسيا، مملوءة بالأمثولة المسهبة، وغنية بالرؤية الأخلاقية الثاقبة التي تستمد قوّتها من مبدأ سلوكيّ عظيم. بل إن سورة يوسف هي أيضا

المصدر الذي استلهمت منه أحد أغزر الطرق الصوفية تبحّرا. فهي سورة تعد سُنّة أخلاقية في حد ذاتها. أما الروايات التي وردت في السور القرآنية الأخرى فيغلب عليها طابع ذكر أحداث تاريخية متوالية وإعطاء المثل الأخلاقية النموذجية.

وقد يكون لبعض الإستنباطات الأخلاقية المأخوذة عن القرآن جذور فيما هو بديهي من نظرية المعرفة. فالأوامر الأخلاقية البديهية ليست في حد ذاتها من السطحيات. ولذا فإن بمقدورنا بل من واجبنا أن نستنبط ما لا نفطن إليه بداهة من المبادئ السلوكية، أو حتى ما هو غير ملحوظ منها، بالإرتكان إلى التفاسير السليمة. ويجمل بكل الحجج المقامة لإثبات سلامة أي تفسير لنصّ قرآني أن ترتكز على أساليب تتمتع بقبول عمومي. ويجب الاستشهاد بالاجتهادات التفسيرية في المجالات الثلاث (الإجتماعية والسلوكية والأخلاقية)، كما جاءت في سورة يوسف مثلا، حتى يمكن لسائر الباحثين النسج على منوالها، ولكي تلقى فضلا عن ذلك قبولا بوصفها واجبات أخلاقية وسلوكية صحيحة يمكن التحقق من سلامتها. وبهذه الكيفية يمكن تحقيق إجماع أوسع.

وبينما ترقّي روحانية الإنسان فراسته وتشحذها، فإن المثاليات السلوكية هي ما يرشد ويوجه المداولات التي تبحث في الأخلاقيات، ومن شأن هذه المثاليات أيضا أن تحظى بالاستحسان الفطري للناس. كما أنه من الممكن أن يغرس الجديد والأسمى من "الغرائز" الأخلاقية في النفوس. فإذا ما كان رافدها هو القرآن، فمن شأن أي مجموعة أجيد شرحها وإعدادها من المبادئ المتعلقة بالنواحي الاجتماعية والسلوكية والأخلاقية أن تزيد من الوعي العام بالمثاليات الموجّهة لسلوك الفرد والمجتمع التي جاء بها "الإسلام الصحيح".

والممارسة الأخلاقية هي ما يعضد الأساس المتين لنظرية سلوكية شاملة قادرة على أن تلعب دورا كبيرا في التفاعلات الإجتماعية حول تحقيق الإجماع عليها. ونفس الشئ ينسحب على المجتمعات ككل. ولذا فإن من شأن أية مجموعة واضحة التعريف من المبادئ المتعلقة بالمجتمع والسلوكيات والأخلاق قد تم استقاؤها من تفاسير سليمة لنصوص القرآن الكريم – من شأنها أن تتخطى الانقسامات الطائفية وتسمو بأخلاق وسلوك المجتمعات – إسلامية كانت أم غير إسلامية – بالدرجة التي تصبو فيها تلك المجتمعات إلى الترقّي السلوكيّ بوصفه هدفا اجتماعيا ساميا.

ومن شأن إتّخاذ المبادئ المُعرّفة للسلوكيات مكانة القلب للممارسة الأخلاقية أن يعود علينا بفائدة الارتكان إلى الصورة الحقيقية للإسلام بوصفه ديناً ذا جوهر سلوكيّ وأخلاقي. وقد يبرهن تحقيق هذا

الهدف بكل جلاء على كونه أكثر الوسائل الطويلة الأمد فاعلية في محاولاتنا للقضاء على تلك الظواهر الاجتماعية المنحرفة مثل تلك "الدولة الإسلامية" المزعومة البغيضة، وبذلك نتحاشى استخدام القوة العسكرية في صدام شعاره "الغالب هو الصائب" – صدام ليس "صدام حضارات" وإنما هو صدام بين الأفكار الرجعية المتزمّتة ووجهات النظر العالمية التي تتسم بالحداثة ومواكبة العصر. ومن هذا المنظور يكون هذا "الإصلاح الإسلاميّ" بمثابة "حركة إحياء إسلامية" – أي نوع من إعادة الإسلام لسابق عهدة كما كان. وأقصى ما يصبو إليه من سيتولون تقديم هذه الصورة المنضبطة عن الإسلام – بالكيفية التي نقترحها هنا – ليس هو القيام بعملية أعادة صياغة وتعريف بقدر ما هي عملية إعادة تأكيد (تتم بمستوى أعلى من الوعي) يتسنى بموجبها لكل مسلم يفتخر بما نادى به القرآن الكريم من مبادئ اجتماعية وسلوكية وأخلاقية أن يعبّر بكل جلاء ووضوح عنها عندما يطلب منه ذلك,

استدراك

بما أن التطوّر الاجتماعيّ مواكب للتقدم الأخلاقي، فلقد أظهرت الأصولية الإسلامية فشلها المؤسسي. هذا في حين أن التقدّم السلوكيّ هو في الوقت نفسه تقدم إسلاميّ. ويلزمنا في المقام الأول لكي نشرح هذه المبادئ أن نأتي بإطار فكريّ مقترح ملائم للقيام بهذا الشرح. فإذا ما حدث اهتمام بمثل هذا الاقتراح، فعندئذ يكون بوسع هذا المشروع أن يخطو الخطوة التالية بمشيئة الله.

والمشروع الماثل أمامنا هو مشروع جماعيّ في جوهره – وهو أيضا عمل تحت التنفيذ. إلا أن فكرة البدء فيه يجب أن تأتي من دائرة ما. كما أن من الممكن لمشروع كهذا أن يكون فاشلا بقدر ما هو واعداً. وهو عمل يستحق الفرصة لتجربته. فاستكشاف إمكانيات صياغة مبادئ أو أطر أخلاقية إسلامية تكتسب أهميتها من تركيزها على نقط محددة سيحظى بقدرة عظيمة على إحداث التحول الإجتماعي بمرور الزمن. أما من المنظور العالمي، فإن مشروعا كهذا يستمدّ إلهامه من مبادئ الإسلام بمقدوره أن يساهم في خلق تعددية في الأساليب السلوكية على درب تحقيق اجماع عالميّ للآراء.

وبهذه الكيفية يتسنّى للمسلمين صياغة أسس منضبطة يبنون عليها تصرّفاتهم، ويقدّمون بدورهم حافزاً للآخرين للتقدم بأسس تساويها في الإنضباط يتصرفون بموجبها. وإذا ما تم تعريف المبادئ الإسلامية بكل وضوح ونالت قبولا واسعا فإنها تزدهر من نفسها وتحظى بقوة أخلاقية نافذة بفضل مثالياتها المنظِّمة لأمور الحياة.